ماي 2020

الجمهوريّة التونسيّة

وزارةالصناعة والطاقة والمناجم

وحدة التصرّف في ميزانيّة الدولة حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم

وزارة للصناعة والطاقة والمناجم

سبتمبر 2021

الفـــهـــــــــرس

المـحـور الأول: التقديم العام:

1- نتائج الأداء لسنة 2020
2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020

المـحـور الأول: التقديم العام

1- نتائج الأداء لسنة 2020

1-1: اهم التوجهات الاستراتيجية للمهمة

قطاع الصناعات المعملية

ترتكز استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية على المساهمة في التنمية المستدامة والدامجة خاصة من خلال:

- دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة خاصة لحاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية والعمل على الرفع من نسق الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات نسب التأطير العالية،
- دعم النسيج الصناعي عبر المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات لتحسين قدراتها الانتاجية والتنافسية، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج والملابس والجلود والصناعات الكهربائية والميكانيكية
- تطوير الصادرات الصناعية وتنويع الأسواق الخارجية،
- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج والعناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي،
- تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية وتطوير الصادرات الصناعية وتعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية،
- إضفاء مزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض منها.

قطاع الطاقة والطاقات المتجددة

تهدف الرؤية الاستشرافية الاستراتيجية لقطاع الطاقة الى ضمان تزويد جميع الجهات بالمواد البترولية والكهرباء والغاز لتحسين نوعية الحياة ودفع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- تحقيق الأمن الطاقي بتأمين التزويد عبر تنمية الموارد الطاقية الوطنية والعمل على تنويع المزيج الطاقي وتطوير المنظومة والبنية الأساسية للإنتاج والنقل والخزن والتوزيع.

- دعم الانصاف الطاقي والحوكمة من خلال ضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات وفي أحسن الظروف وتدعيم السياسة المجتمعية تكريسا لمزيد الشفافية.
- إرساء التنمية المستدامة عبر تعزيز التنافسية الاقتصادية(التحكم في الكلفة، ترشيد الدعم، تعزيز القدرات) وتطوير السياسة الصناعية بانتهاج منوال تنموي اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحرص على المحافظة على البيئة.

قطاع المناجم

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم على المحاور الرئيسية التالية:

- الرفع من نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته.
- تعزيز مشاريع التأهيل البيئي للتسريع في حل إشكالية التلوث بمراكز تحويل الفسفاط والمحافظة على الموارد المائية.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي قصد تحسين مردودية قطاع المواد غير الفسفاطية.
- حوكمة أنجع للقطاع من خلال تكريس مقاربات جديدة تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة المدنية وترشيد التصرف في الموارد.

2-1 اهم انجازات المهمة سنة 2020

قطاع الصناعات المعملية:

اعتبارا للازمة الصحية العالمية والتي نتج عنها تقلص في النمو الاقتصادي العالمي، فقد شهدت سنة 2020 تراجع في حجم صادرات قطاع الصناعات المعملية بنسبة 11.9% وتقلص في حجم الواردات بنسبة 17% مقارنة بسنة 2019،حيث انخفضت صادرات القطاع سنة 2020 الى 34944 م.د مقابل 39682.6 م.د سنة 2019، كماانخفضت الواردات الى40331.4 م.د خلال سنة 2020 مقابل واردات بمبلغ 48567 م.د سنة 2019.

وبالتالي فقد تقلص العجز التجاري في قطاع الصناعات المعملية من 8884.4 م.د سنة 2019 الى 5387.4 م.د سنة 2020.

ويعود انخفاض صادرات القطاع سنة 2020 أساسا الى تراجع في صادرات جميع القطاعات وخاصة قطاع النسيج والملابس والجلود الذي انخفضت صادراته بنسبة 11.9%مقارنة بسنة 2019 كما تراجعت صادرات قطاع الميكانيك والكهرباء بنسبة 14% مقارنة بنفس السنة كما انخفضت صادرات قطاع مواد

البناء والخزف والبلور بنسبة 20.5% وكذلك تقلصت صادرات قطاع الكيماء بنسبة 24.3%، في حين شهدت صادرات قطاع الصناعات الغائية نموا بنسبة 23.2 % .

أما بالنسبة لواردات قطاع الصناعات المعملية فقد شهدت انخفاضا سنة 2020 وذلك في جميع المجالات مقارنة بسنة 2019، حيث تراوح هذا الانخفاض من 7.2%في قطاع الصناعات الغذائية الى 26.3% في قطاع الجلود والاحذية.

أما على مستوى المشاريع الصناعية المصرح بها فقد تطورت سنة 2020 بنسبة 14.9% مقارنة بسنة 2019 وذلك خاصة نتيجة تطور المشاريع المصرح بها في قطاع الميكانيك والكهرباء بنسبة 51% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ، بينما انخفضت نسبة المشاريع المصرح بها سنة 2020 في قطاع الكيمياء بنسبة 37.2.%.

قطاع الطاقة:

شهدت سنة 2020 تراجع في انتاج المحروقات بنسبة 9%مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ الإنتاج سنة 2020 3.58 مليون طن مكافئ نفط مقابل 3.96 مليون طن مكافئ نفط سنة 2019 ، ويعود ذلك الى عدم وجود اكتشافات جديدة بينما تطور انتاج الغاز الطبيعي بنسبة 4% .

اما على مستوى الطلب فقد تراجع سنة 2020 بنسبة 7% مقارنة بسنة 2019 حيث انخفض سنة 2020 الى 9.1 مليون طن مكافئ نفط مقابل 9.737 مليون طن مكافئ نفط سنة 2019.

وعلى مستوى نسبة الاستقلالية الطاقية فقط تطورت من 41% سنة 2019 الى 43% سنة 2020

قطاع المناجم:

بلغ إنتاج الفسفاط خلال سنة 2020 حوالي **3,1 مليون طن** مقابل 5,6 مليون طن كتقديرات أي بتراجع يقدر بـ 44%مقابل تراجع قدره 16% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وتعود أسباب ارتفاع هذا التراجع بالأساس إلى التحرّكات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشراب.

وقد أدّى النقص في إنتاج ونقل الفسفاط إلى تراجع حاد في المعدل السنوي لصادرات مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2011- 2020 مقارنة بسنة 2010. أما عن قيمة الصادرات السنوية للفسفاط ومشتقاته

خلال سنة 2020، فقد تراجعت بحوالي 31% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019وبـ 66 % مقارنة بإنجازات سنة 2010.

2-تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	34876	33694	-1182	96,6
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	156338	156304	-34	2.17
نفقات التدخلات باعتبار دعم المحروقات	اعتمادات التعهد	1717228	1705287	-11941	99.3
	اعتمادات الدفع	1717228	1701418	-15810	99.1
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	39019	702	-38317	1.8
	اعتمادات الدفع	36449	369	-36080	1
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,0
المجموع	اعتمادات التعهد	1947461	1895987	-51474	97.4
	اعتمادات الدفع	1944891	1891785	-53106	97.3

تحليل وتفسير الفوارق المسجلة:

بلغت نسبة انجاز ميزانية مهمة الصناعة والطاقة والمناجم 97.3 %دفعا، باعتبار دعم المحروقات، وهي نسبة طيبة.

مع العلم بأنه لم يتم إنجاز بعض المشاريع في برنامج الصناعة نحص بالذكر منها :

-عدم انجاز الاستثمارات المخصصة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية ، بسبب تحيين كلفة اشغال ربط المناطق الصناعية بالشبكات الخارجية من قبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بتحمل كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة،

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانيةالمهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة باعتبار دعم المحروقات	عتمادات التعهد	1 526 585	1 519 578	-7007	5%99.
	اعتمادات الدفع	1 524 185	1 519 572	-4613	99.7%
البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة: دون اعتبار الدعم	اعتمادات التعهد	56 585	49 578	-7007	87.6%
	اعتمادات الدفع	54 185	49 572	-4613	91.5%
البرنامج عدد 2 : برنامج الصناعة	اعتمادات التعهد	251921	208683	-43238	82.8 %
	اعتمادات الدفع	251921	204776	-47145	81.3 %
البرنامج عدد 3 : برنامج المناجم	اعتمادات التعهد	8129	7748	-381	95%
	اعتمادات الدفع	7979	7741	-238	97%
البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	160826	160195	-631	99.61
	اعتمادات الدفع	160806	159696	- 1110	99.31
المجموع العامباعتبار دعم المحروقات الدعم	اعتمادات التعهد	1947461	1896204	-51257	97,44
	اعتمادات الدفع	1944891	1891785	-53106	397,
المجموع العامدون الدعم	اعتمادات التعهد	477461	426204	-51257	89,3
	اعتمادات الدفع	474891	421785	-53106	88,8

تحليل وتفسير الفوارق المسجلة:

أ- سجل برنامج الطاقة سنة 2020 نسبة انجاز بلغت 99.7%مقارنة بالتقديرات باعتبار دعم المحروقات بينما بلغت نسبة انجاز ميزانية البرنامج دون اعتبار دعم المحروقات نسبة 91.5 % وبالتالي يمكن اعتبار نسبة انجاز ميزانية البرنامج مقارنة بالتقديرات جيدة.

ب- سجل برنامج الصناعة سنة 2020 نسبة انجاز بلغت 81.3%مقارنة بالتقديرات وهي نسبة اقل من التقديرات. ويعود ذلك بالأساس :

* على مستوى الأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية: عدم بلوغ نسق أشغال ربط المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بالشبكات الخارجية المستوى الذي يسمح بفتح الإعتمادات في الغرض.

* على مستوى منظومتي الألبان وزيت الزيتون: عدم تسجيل فائض في إنتاج الحليب مما انجر عنه عدم صرف منحة تجفيف الحليب) 2000 ألف دينار(من جهة، وعدم الإنتهاء من احتساب منحة خزن الحليب الطازج المعقم النصف دسم لسنة 2020 مما انجر عنه عدم صرف المبلغ الجملي المخصص لهذه المنحة إذ تم صرف مبلغ 3917 ألف دينار من جملة اعتمادات مخصصة مقدرة ب 5000 ألف دينار .

* على مستوى برنامج التاهيل الصناعي: عدم صرف مبلغ 4244 ألف دينار من منح برنامج التأهيل لعدم قدرة مصالح الوزارة على إتمام إجراءات خلاص الشركات المنتفعة بهذه المنح ويعود ذلك بالأساس لعدم تسوية الوضعية الجبائية لهذه الشركات قبل انتهاء السنة المالية.

ج-بالنسبة إلى برنامج المناجم فقد سجل نسبة انجاز مقبولة مقارنة بالتقديرات، حيث بلغت نسبة انجاز الميزانية دفع 97%. ويعود ذلك بالأساس لتراجع نفقات التدخلات للديوان الوطني للمناجم جراء تأثير جائحة كوفيد وتأخر انجاز الدراسة الاستراتيجية لقطاع المناجم إلى أفق 2030 نظرا لنقص الموارد البشرية بالإدارة العامة للمناجم.

رئيس البرنامج : السيد بلحسن شيبوب	(بداية من سنة 2019)

البرنامج عدد 1:برنامج الطاقة

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 1: الحد من العجز الطاقي.

تقديم الهدف : يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويه مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

❖ **المؤشر 1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	40	36	**60**	**37**	**62%**	47	48

تعليق فني:

- **تعريف المؤشر**: هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقي.
- طريقة احتساب المؤشر:الإنتاج الجملي للمحروقات / الطلب الجملي على الطاقة الأولية.
- مصدر المعلومات الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والمرصد الوطني للطاقة والمناجم بالنسبة للطلب بناء على معطيات الشركات العاملة في القطاع.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 وبيان الأسباب:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 62 % بالنسبة لنسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة مقارنة بالتقديرات راجعة بالأساس الى تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات.

شهد الإنتاج تراجعا بـــــنسبة 15 % مقارنة بالتقديرات مثلما هو مبين في الجدول التالي ويعود عدم تحقيق تقديرات الإنتاج الوطني للمحروقات لسنة 2020 للأسباب التالية:

- عدم دخول حقل "حلق المنزل" طور الإنتاج خلال سنة 2020.
- غلق الصمام عدد 4 المتواجد بمنطقة الكامور خلال الفترة الممتدة من 16 جويلية إلى غاية 6 نوفمبر 2020 مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني للمحروقات.

المحروقات	تقديرات الإنتاج* (2020)	الإنجاز (2020)	الفارق (%)
النفط (ألف طن.م.ن)	1951	1566,263	-19,72
الغاز (ألف طن.م.ن)	2143	1899,76	-19,38
الغاز السائل (ألف طن.م.ن)	100	114,16	+14,16
المجموع (ألف طن.م.ن)	4194	3580,183	-14,64

❖ **المؤشر 2.1.1: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	3.1	3.7	**3.5**	**3.9**	**%111**	4.4	17.8

* تحيين لسنة 2019.

**سيتم تحيين التقديرات حسب إنجازات 2020 في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تعليق فني مختصر:

- تعريف المؤشر: يقيس المؤشر نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي ويمكن المزيج الكهربائي من تحديد حصة كل مصدر من مصادر الطاقة المستعملة لتوليد الكهرباء.
- طريقة احتساب المؤشر: مجمل الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة / مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء.
- مصدر المعلومات: تقارير من مختلف المتدخلين (وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، الخواص / المنتجين الذاتيين...)

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر 2.1.1 لسنة 2020 وبيان الأسباب :

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب % 111 بالنسبة لنسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي مقارنة بالتقديرات بالرغم من عدم بلوغ نسبة % 12 إدماج للطاقات المتجددة المعلن لسنة 2020 في الخطط التنموي 2016 - 2020 .وقد شهدت سنة 2020 بعض التعطيل على مستوى تقدم إنجاز مشاريع تركيز المحطات الكهربائية من الطاقات المتجددة بسبب أزمة الكوفيد 19 بالإضافة إلى العراقيل المتعلقة بالجوانب العقارية والتمويل . مع العلم وأنّ مجموع المشاريع المعلنة منذ انطلاق البرنامج في 2017 في مختلف أنظمة الإنتاج والتي هي في مراحل متفاوتة من الإنجاز(إنتاج ذاتي وتراخيص ولزمات)يمكن أن يرفع من نسبة الإدماج إلى حدود 22% في غضون سنة 2023 في صورة رفع العراقيل المذكورة والتسريع في إنجاز هذه المشاريع وهو ما يقع العمل عليه بالتنسيق مع مختلف المتدخلين.

كما تجدر الإشارة أنه رغم أزمة الكوفيد 19 -فإن قطاع تركيب اللاقطات الفولطاضوئية المرتبطة بالجهد المنخفض شهدت تطورا بنسبة % 42 لترتفع القدرة المركبة من 70 ميغاواط في 2019 إلى 100 ميغاواط في 2020 وهو ما من شأنه التشجيع على بعث شركات جديدة وخلق المزيد من مواطن الشغل

- **المؤشر 3.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	1.8	0.02	**1.9**	**-2.1**	**-110%**	1.6	1.7

تعليق فني مختصر:

- تعريف المؤشر: تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
- طريقة احتساب المؤشر: نسبة تطور الكثافة الطاقية خلال السنة المعنية بالمقارنة مع السنة التي سبقتها
- مصدر المعلومات: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر 3.1.1 لسنة 2020 وبيان الأسباب :

-استقر مؤشر الكثافة الطاقية خلال 2018 و 2019 في مستوى معدل السنوات الأخيرة ب 230.1 طن مكافئ نفط/ ألف دينار) 2010 (ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد خلال العشرية الأخيرة.

-بالنسبة لسنة 2020 ، انعكست أزمة الكوفيد 19 سلبا على الاقتصاد التونسي حيث تراجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاء ب % 8.8 مقارنة بسنة 2019 ، فيما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية ب % 7 مما أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تراجعا يقدر ب%. 2.1 وتجدر الاشارة الى ان تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بنسق أسرع من نسق الاستهلاك في الطاقة أثّر بدرجة كبيرة على تطور الكثافة الطاقية خلال هذه السنة بالرغم من المجهودات الحثيثة المبذولة في مجال التحكم في الطاقة.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

شهدت ميزانية البرنامج انخفاضا هام بنسبة 21 % وذلك لسبب أساسي وهو انخفاض الدعم الموجه للمحروقات وذلك لسببين رئيسيين:

- انخفاض أسعار المحروقات في 2020 بسبب الكوفيد 19 بنسبة 35 % (من 64.3 $ / البرميل إلى 41.7 $ / البرميل).
- انخفاض الاستهلاك الجملي للطاقة.

- بالنسبة لنفقات الاستثمار والتي تخص اعداد دراسة حول تحديد الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة في قطاع المحروقات فقد وقع الشروع في اعداد العناصر المرجعية ويتوقع الشروع في إنجازها أواخر سنة 2021.
- أما في ما يتعلق بالأسباب التي حالت دون تنفيذ مشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية يعود ذلك إلى إضافة مكون جديد للمشروع يتمثل في برنامج للنهوض بالنجاعة الطاقية في القطاع العمومي تم إمضاء عقد التمويل الخاص به بتاريخ 8 ديسمبر 2020 بين وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والبنك الألماني للتنمية ليصبح بذلك المشروع تحت عنوان الانتقال الطاقي بالمباني العمومية بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة الصحية على تقدم المشروع، وقد شهد على إثر ذلك انطلاقته الفعلية خلال شهر جانفي 2021 وذلك على إثر استكمال إجراءات انتداب مكتب الإحاطة الفنيّة والذي انطلق في وضع الجوانب اللوجسية والعملياتية للبرنامج.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	7 198	7 186	-12	99.8%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1 024	1 024	0	100%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1 515 363	1 511 362	-4001	99.7%
	اعتمادات الدفع	1 515 363	1 511 362	-4001	99.7%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	45 363	41 362	-4001	99.7%

دون احتساب الدعم	اعتمادات الدفع	45 363	41 362	-4001	99.7%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3000	0	-3000	0%
	اعتمادات الدفع	600	0	-600	0%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	1 526 585	1 519 578	-7007	99.5%
	اعتمادات الدفع	1 524 185	1 519 572	-4613	99.6%
المجموع دون احتساب الدعم	اعتمادات التعهد	56 585	49 578	-7007	87.6%
	اعتمادات الدفع	54 185	49 572	4 383	91.4%

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	1 433	1 663	1 051	-612	63%
	نشاط عدد 2 و3	1 880 000	1 470 000	1 470 000	0	100%
	نشاط عدد 4	52 522	52 522	48 521	-4 001	92%
المجموع	المجموع	1 933 955	1 524 185	1 519 572	-4 613	99,7%
	المجموع بدون احتساب الدعم	53 955	54 185	49 572	-4 613	91,5%

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

تراجع عمليات الاستكشافوالاستغلالخلال السنوات الأخيرة ويتم العمل على تنشيطالاستكشافوالاستغلال وذلك بتطوير وتنويع أنشطة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال السماح لها بالاستثمار المباشر بحيز أهم في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال داخل تونس وخارجها والحثّ على مزيد انجاز أشغال تقييمية وتطويرية وذلك بحث الشركات على تطوير المدّخرات التي لم تطوّر بعد وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية من خلال وضع نظام جبائي ملائم والتشجيع على التطوير التكميلي والتنقيب على الغاز الطبيعي وإعداد دراسات بحث تخص أهداف جديدة وبالخصوص في المناطق غير المستكشفة. كما تعمل الوزارة على **مراجعة مجلة المحروقات**بتحيين الإطار التشريعي قصد ملاءمته مع متطلبات التطور التكنولوجي لنشاط استكشاف واستغلال الموارد الوطنية من المحروقات وخاصة منها المكامن غير التقليدية إن تأكد وجودها بالبلاد.

الاعتماد حاليا على مصدر وحيد للتزود الخارجي بالغاز ويتم العمل على تنويع مصادر التزويد بالغاز الطبيعي وتطوير طرق خزنه وذلك بإنجاز دراسات جدوى فنية واقتصادية.

ضعف طاقات التكرير وخزن المواد البترولية ويتعينإنجاز برنامج استثمار لصيانة وتأهيل وسائل إنتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير وزيادة طاقتها وتدعيم طاقة الخزن المتوفرة لديها وتأمين سلامتها والزيادة في طاقة الخزن للمواد البترولية والارتقاء بها إلى مستوى مقبول ضمانا للتزويد.

الاعتماد بشكل شبه كلى على الغاز لتوليد الكهرباء ويتم العمل على تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء وذلك من خلال مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي وتعميق الدراسات التي تخص استعمال GNL لتحديد البنية التحتية للتزويد ووسائل التمويلوالعمل على وضع الآليات اللازمة لبلوغ هدف 1 جيغاواط اضافي من الطاقات المتجددة في غضون 2023، واستهداف 3,8 جيغاواط سنة 2030 أي ما يعادل إنتاج 30% من الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجدّدة.

ركود في مؤشر الكثافة الطاقية خلال السنوات الأخيرة ويتم العمل على النهوض بالنّجاعة الطاقية بهدف التقليص في مؤشر الكثافة الطاقية الأولية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2021-2030 والتخفيض في استهلاك الطاقة الأولية بنسبة بنسبة 34% سنة 2030 ووضع الأطر القانونية والتحفيزية الملائمة لتطوير الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة.

مساهمة ضعيفة للطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي ويتمالعمل على تحيين الإطار القانوني للطاقات المتجددة وذلك لمزيد تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وتذليل الصعوبات التي يواجهها المستثمر، مع الأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة (كطاقة الهيدروجين) والرقمنة.

البرنامج عدد 2:برنامج الصناعة

تولى مهمة "رئيس البرنامج": ابتداء من 22مارس 2021

1- تقديـم نتائج الأداء وتحليلها :

1-2 الهدف الإستراتيجي : دعم تنافسية القطاع الصناعي من أجل تحقيق تنمية دامجة ومستدامة

يتمثل **الهدف الاستراتيجي** لبرنامج الصناعة في **دعم تنافسية القطاع الصناعي من أجل تحقيق تنمية دامجة ومستدامة** وذلك من خلال العمل على تحقيق ***الاقلاع التكنولوجي*** للصناعة الوطنية و***الرفع من القيمة المضافة*** للمنتوج التونسي. كما سيتم العمل لبلوغ هذا الهدف ***على إرساء شراكات تكنولوجية عالية*** وتركيز ***العناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي***. بالإضافة إلى تطوير المؤسسة ودعم قدراتها الإنتاجية وتثمين البحث والتطوير التكنولوجي والعمل على ادماجه في الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية وذلك عبر عدد من البرامج والآليات التي تهدف أساسا إلى دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

❖ **المؤشر 1.1.2 :** نسبة تطور القدرة التنافسية لقطاع الصناعة

الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	إنجازات 2020 مقارنة بالتقديرات	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	64	68	72	66	91	74	78

تعريف المؤشر:

يعتمد هذا المؤشر على متابعة تطوّر القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بصفة عامة والمؤسسات التي خضعت لبرنامج تأهيل الصناعة بصفة خاصّة، حيث يقارن بين مؤشرات النجاعة الكميّة والكيفيّة لكل من الشركات التي تمتعت ببرنامج التأهيل ونظيراتها التي لم تخضع لهذا البرنامج مثل (رقم المعاملات، حجم التصدير، الاشهاد، الجودة، الإنتاجية...إلخ)

طريقة إحتساب المؤشر:

معدل للقدرة التنافسية للمؤسسات التي تمتعت بامتيازات التأهيل خلال سنة n-1، أي مجموع القدرة التنافسية للمؤسسات قسمة عدد المؤسسات التي شملها الاستبيان.

مصدر المعلومات:

- مكتب تاهيل الصناعة

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

يعود عدم تحقيق الارتفاع المتوقع في القدرة التنافسية للمؤسسات أساسا إلى الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كورونا. حيث تم تحقيق نسب تطور بسيطة على مستوى التصدير وعلى مستوى رقم المعاملات للمؤسسات المنتفعة بامتيازات صندوق تنمية القدرة التنافسية في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.

المؤشر 2.1.2: تطورنسبة منح الدعم المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بالتقديرات (1) /(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	*	243	36	(-) 53	(-) 147	*	*

*: تم تغيير هذا المؤشر في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تعريف المؤشر:

يتمّ من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في المساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور منح الدعم المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

طريقة إحتساب المؤشر:

(حجم المبالغ المالية لبرامج إعادة الهيكلة المالية المصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n)- حجم المبالغ المالية لبرامج إعادة الهيكلة المالية المصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1)) * 100 / حجم المبالغ المالية لبرامج إعادة الهيكلة المالية المصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1)

مصدر المؤشر:

- الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بالنسبة لسنة 2020 كان من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاعا بنسبة 36 % أي تطورا في منح الدعم المسندة للمؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية في إطار منظومة إعادة هيكلتها المالية لتكون أكثر نجاعة لكن نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد سنة 2020 نتيجة جائحة الكوفيد19، لم تتمكن لجنة التسيير المكلفة بالنظر في الملفات من الإلتئام إلا في خمس مناسبات وبالتالي تراجع عدد المصادقات الى 35 ملف إعادة هيكلة مالية مقابل 57 ملف تمت المصادقة عليها سنة 2019 مما أدى بصفة مباشرة إلى تراجع في قيمة المنح المسندة، بالإضافة الى اتباع سياسة ترشيد النفقات الناتج عن الأزمة التي مرت بها المالية العمومية خلال نفس السنة.

المؤشر 3.1.2: نسبة تطور منح الاستثمارات المسندة لفائدة المؤسسات

الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	46	108	22	-25	-113	20	30

تعريف المؤشر:

تتمثل المنح المسندة لفائدة المؤسسات في: منحة بعنوان التنمية الجهوية والباعثين الجدد والتنمية الفلاحية والقطاعات ذات الأولوية ويصور الجدول التالي تطور نسبة منح الاستثمار المسندة لفائدة المؤسسات في السنوات الأخيرة:

طريقة إحتساب المؤشر:

((إنجازات السنة الحالية – انجازات السنة السابقة) / (إنجازات السنة السابقة))

مصدر المعلومات:

- التطبيقة الإعلامية للتصرف في الإمتيازات بوكالة النهوض بالصناعة.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

نلاحظ ان منح الإستثمار المسندة لسنة 2020 شهدت انخفاضا بحوالي 25% مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك أساسا للوضع الاقتصادي الصعب على الصعيد الوطني والعالمي وكذلك جراء جائحة الكورونا والذي أدى إلى انكماش في نسق الاستثمار ناتج عن تقلص في عدد الملفات الواردة، وعن تراجع حاد في لقاءات الشراكة بين الجهات المشاركة في التظاهرات الإقتصادية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج المتمثل في« دعم تنافسية القطاع الصناعي والمساهمة في تنمية دامجة ومستدامة » (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به ومساهمة الفاعلين العموميين بالإعتماد على الأنشطة المدرجة بمنظومة أمد) :

بناء على النتائج المحققة للمؤشرات المعتمدة لتحقيق الهدف الاستراتيجي لبرنامج الصناعة والمتمثل في **دعم تنافسية القطاع الصناعي والمساهمة في تنمية دامجة ومستدامة**، ورغم الركود الذي شهدته صادرات القطاع الصناعي في عديد الأنشطة وخاصة في نشاط صناعة مكونات الطيران وصناعة مكونات السيارات وقطاع النسيج والملابس بصفة عامة ورغم توقف بعض المؤسسات عن النشاط خلال فترات الحجر الصحي، والناتج أساسا عن الظرف الصحي العالمي خلال سنة 2020

فإن هذه النتائج تعتبر مرضية في مجملها وقد تم بذل مجهودات كبيرة من طرف مختلف المتدخلين للحد من تأثير الجائحة على القطاع الصناعي.

يعتبر برنامج تأهيل الصناعة من الركائز الأساسية ضمن نشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي**، وقد تم صرف مبلغ 29،851 مليون دينار كمنح مسندة للمؤسسات لدعم قدرتها التنافسية وحرص المتدخلون على حسن استغلال هذه الإعتمادات ضمانا لنجاعة أكبر وسعيا لتحقيق المؤشرات المنشودة في سبيل بلوغ الهدف الإستراتيجي المتمثل في دعم تنافسية القطاع الصناعي من أجل تحقيق تنمية دامجة ومستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن مختلف المراكز الفنية القطاعية ، ساهمت بصفة مباشرة كذلك في بلوغ الهدف الإستراتيجي وذلك عبر النهوض بمختلف القطاعات الصناعية بغية دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة لتطوير صادراتها إلى جانب القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع ويتنزل **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية** في هذا الإطار .

كما تندرج تدخلات بعض الفاعلين العموميين في نفس هذا الإطار على غرار المجلس الوطني للإعتماد ويمثل **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس** النشاط الأساسي وآلية ساهم من خلالها في تحقيق أهداف البرنامج عبر تطوير أعمال الإعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها من ذلك القيام بعملبات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية واعتماد هياكل تقييم المطابقة على الصعيد الوطني، العربي والإفريقي.

كما ساهم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بصفة مباشرة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وتطوير منظومة الجودة.

وساهم مجمع صناعات المصبّرات الغذائية بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر **نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المجمع**، وذلك من خلال تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

كما ساهم نشاط دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بصفة مباشرة في بلوغ الهدف الإستراتيجي بصفة نسبية بما أن عملية الإحاطة بالمؤسسات من خلال تنفيذ برنامج إعادة هيكلتها المالية لم تكن بالشكل المبرمج له وذلك بسبب تراجع عدد الملفات المصادق عليها من قبل لجنة التسيير والتي لم تتعدى 35 ملفا سنة 2020 مقابل 57 سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لتراجع عدد اجتماعات هذه اللجنة والتي اقتصرت على خمسة اجتماعات مقابل ثمانية سنة 2019 متأثرة بالجائحة المستجدة.

وساهمت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في تحقيق هدف البرنامج عبر استراتيجتها العامة المتمثلة في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الإقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على

تشخيص إمكانيات الإستثمار بالجهات وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الإستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة انجازها وإسنادهم امتيازات مالية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية، وقد تراجع نسق تطوير والنهوض بالإستثمار لهذه السنة ويلاحظ ذلك من خلال تراجع المؤشر الأستراتيجي ويعود هذا بالأساس إلى تراجع تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات وتراجع لقاءات الشراكة بين الجهات المشاركة في التظاهرات الإقتصادية وانعدام المعارض المختصة التي تقام بالخارج وذلك بسبب الجائحة.

كما ساهمت الوكالة العقارية الصناعية بصفة مباشرة في تحقيق هدف البرنامج وذلك عبر تشجيع الإستثمار واستقطاب المستثمرين من خلال بعث مناطق صناعية جديدة وتوفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب للمواصفات الدولية وتحسين نوعية الحياة بالمناطق الصناعية وقد أدى هذا لتعزيز النسيج الصناعي وساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

- ✓ بلغت نسبة انجاز ميزانية سنة 2020، **81,3 %** وهي نسبة مقبولة إذ كان بالإمكان بلوغ نسبة أكبر لولا ضعف إنجاز نفقات الإستثمار والتي لم تتجاوز 0,18 % وهي نسبة ضئيلة جدا ويعود ذلك للظروف التي شهدتها البلاد خلال السنة الفارطة جراء انتشار جائحة كوفيد 19 والتي كانت السبب الأساسي في تعطيل إنجاز أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها.
- ✓ بلغت نسب إنجاز نفقات التأجير، التسيير والتدخل نسبا مرتفعة جدا رغم الظروف التي حفت بالبلاد جراء الجائحة، ويعتبر هذا مؤشرا ودليلا على حرص جميع المتدخلين على حسن تنفيذ ميزانية البرنامج وذلك لضمان تحسين مؤشرات القدرة على الآداء قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية المرسومة.

ويبين الجدول التالي مختلف الإنجازات مقارنة بالتقديرات.

جدول عدد3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات		تقديرات 2020 (ق.م اصلي)	ق.م التكميلي 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	15454	16028	15598	-430	97.3 %
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1005	1005	1005	0	100%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	179884	199884	191978	-7906	96%
	اعتمادات الدفع	179884	199884	188109	-11775	94%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	8502	35004	64	-34940	0.18%
	اعتمادات الدفع	8502	35004	64	-34940	0.18%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	204845	251921	208683	-43238	82.8 %
	اعتمادات الدفع	204845	251921	204776	-47145	81.3 %

2-2- تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية والأنشطة:

يشتمل برنامج الصناعة على برنامج فرعي وحيد : دعم القدرة التنافسية والنهوض بالإستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تعمل الوزارة في إطاره على تنفيذ السياستين الصناعيتين المتنزلتين بوحدتين عمليتين اثنتين وهما دعم القدرة التنافسية من جهة والنهوض بالإستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى وذلك من خلال ما يمارسه الفاعلون

العموميون من أنشطة على مستوى مركزي، على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الوكالة العقارية الصناعية، مختلف المراكز الفنية، المجمع المهني للمصبّرات الغذائية، المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للإعتماد وقد تم تحديد عشرة أنشطة خاصة ببرنامج الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأنشطة قد تم تحقيقها وإنجازها بنسب متفاوتة ومرضية بعضها أنجزت بصفة كلية والبعض الآخر بصفة نسبية، وفي نفس السياق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لنشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي نلاحظ فارقا ملحوظا على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لـ:

- عدم صرف كامل الإعتمادات المخصصة لدعم منظومة الألبان نظرا لعدم تسجيل فائض في إنتاج الحليب مما انجر عنه عدم صرف منحة تجفيف الحليب (2000 ألف دينار) من جهة، وعدم الإنتهاء من احتساب منحة خزن الحليب الطازج المعقم النصف دسم لسنة 2020 مما انجر عنه عدم صرف المبلغ الجملي المخصص لهذه المنحة إذ تم صرف مبلغ 3917 ألف دينار من جملة اعتمادات مخصصة مقدرة بـ: 5000 ألف دينار .

- عدم صرف مبلغ 1648 ألف دينار من الإعتمادات المخصصة للنهوض بزيت الزيتون المعلب وذلك لعدم تنظيم التظاهرات الخارجية والدولية الخاصة بالتعريف بالمنتوج التونسي من طرف المركز الفني للتعبئة والتغليف بسبب الجائحة المستجدة خلال السنة الفارطة.

- عدم صرف مبلغ 4244 ألف دينار من منح برنامج التأهيل لعدم قدرة مصالح الوزارة على إتمام إجراءات خلاص الشركات المنتفعة بهذه المنح ويعود ذلك بالأساس لعدم تسوية الوضعية الجبائية لهذه الشركات قبل انتهاء السنة المالية.

- بالنسبة لنشاط تطوير الإستثمار على مستوى مركزي نلاحظ ضعفا كبيرا في انجاز هذا النشاط ويعود ذلك لعدم صرف النسبة الأكبر من الإعتمادات المرصودة أول السنة والإعتمادات التكميلية أيضا، من طرف المركبات الصناعية والأقطاب التكنولوجية والتنموية وذلك للأسباب التالية :

- نسق أشغال ربط المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بالشبكات الخارجية لم يبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الإعتمادات لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها بالإتفاقيات الممضاة بين شركات التصرف في الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية من جهة والمستلزمين العموميين من جهة اخرى

- عدم تقديم فواتير خلاص من قبل المستلزمين العموميين في الآجال وطبقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الاتفاقيات المبرمة معها.

- الترفيع في كلفة اشغال الربط من قبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بتحمل كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة.

- الإشكاليات المعروضة بخصوص ربط المناطق الصناعية بمحطات التطهير من قبل الديوان الوطني للتطهير لأسباب فنيّة ومالية.

- بالنسبة لنشاط دفع ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة نلاحظ تحقيقا كليا لهذا النشاط وصرف جميع الإعتمادات المخصصة له مع الإشارة إلى أنه تم تخصيص مبلغ 20000 ألف دينار إضافي لهذا النشاط بقانون المالية التكميلي وتحويل مبلغ 7760 ألف دينار من بعض الأنشطة الأخرى كدعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للإعتماد وعلى مستوى المخبر المركزي وتطوير الاستثمار على مستوى مركزي.
- بالنسبة لدعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد، نلاحظ إنجاز نصف هذا النشاط (50%) إذ تم رفع التجميد عن نصف الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير، في حين تم صرف بقية نفقات التأجير لسنة 2020 من الموارد الذاتية للمجلس.
- بالنسبة لبقية الأنشطة نلاحظ نسبا عالية في مدى إنجازها وهو ما يعكس حرص المتدخلين فيها على تنفيذها رغم الظروف الصعبة للسنة الفارطة.

يبين الجدول التالي إنجازات مختلف الأنشطة مقارنة بالتقديرات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (اع الدفع)

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق. م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	50576	50576	40521	-10055	**80 %**
	دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	23056	22941	22291	-650	**97,2%**
	دعم القدرة التنافسية على مستوى TUNAC	798	698	349	-449	**50%**

البرنامج الفرعي: دعم القدرة التنافسية والنهوض بالاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	دعم القدرة التنافسية على مستوى LCAE	2842	2082	1917	-165	92%
	دعم القدرة التنافسية على مستوى GICA	2403	2518	2518	0	100%
	تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	17002	36504	659	-35845	1,8%
	تطوير الاستثمار على مستوىAPII	39093	39093	39093	0	100%
	تطوير الاستثمار على مستوىAFI	1000	1000	1000	0	100%
	دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة	64000	91860	91860	0	100%
	التصرف في القطاع الصناعي	4075	4649	4568	-81	98%
مجموع البرنامج		204845	251921	204776	-47145	% 81,3

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

يعود عدم تحقيق الارتفاع المتوقع في القدرة التنافسية للمؤسسات أساسا الى:

- الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كورونا وتراجع الإستثمارات المنجزة والمصرح بها خلال السنة الفارطة.

- عدم انتظام انعقاد اللجان الخاصة بإسناد الامتيازات،

- عدم توفر الاعتمادات الكافية لمواصلة عمل اللجان الاستشارية وخاصة لبرنامج التاهيل والية الاستثمات التكنولوجية ذات الأولوية،

- نقص الموارد البشرية بالعديد من الإدارات المركزية والجهوية،

- تراجع الاستثمار على مستوى الجهات نتيجة الضبابية وعدم وصوح الرؤيا على المستوى العالمي.

وحتى يتم تلافي هذه النقائص فإنه سوف يقع العمل على:

- رقمنة كافة المعاملات لتحسين جودة الخدمات المسداة.

- إعادة صياغة بعض المؤشرات المعبرة عن أنشطة الوزارة بصورة أفضل ابتداء من المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 وهو ما تم إنجازه.

- التركيز على دعم الإستثمار في مجال الصناعات الذكية وذات القيمة المضافة العالية.

- مواصلة تطوير هياكل البنية التحتية ومخابر التحاليل والتجارب والمعايرة.

- النهوض بالجودة وتحسين الإنتاجية لدى الفاعلين الإقتصاديين وتأهيل الموارد البشرية في هذه المجالات.

- في مجال التجديد والتطوير التكنولوجي سيتم العمل على توجيه قطاع البحث العلمي نحو إيجاد حلول تكنولوجية للمشاكل الفعلية للفاعلين الإقتصاديين.

- استكمال الدراسة الإستراتيجية حول الصناعة والتجديد في أفق 2035، والترويج لتونس كوجهة للصناعات الذكية والتكنولوجية.

- في مجال الإستثمار سيتم العمل على مواصلة تبسيط الإجراءات ومزيد دعم هياكل المساندة والإحاطة.

- بعث مناطق صناعية جديدة تتوفر بها جميع مستلزمات المؤسسات وهياكل الدعم وخاصة بمناطق التنمية الجهوية.

- في مجال الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة سيتم العمل على تمكين المؤسسات من استرجاع نسق نشاطها العادي ومرافقتها لكسب أسواق جديدة خاصة على مستوى التصدير.

- تقديم الإحاطة والدعم لإعادة هيكلة المؤسسات المتضررة لضمان ديمومتها.

رئيس البرنامج : السيدة نجاح الشريف	(بداية من شهر سبتمبر 2019)

البرنامج عدد 3 : المناجم

I. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

1. الهدف الاستراتيجي: تطوير قطاع المناجم:

تقديم الهدف :

ترتكز استراتيجية تطوير قطاع المناجم بالبلاد التونسية على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية وتحويل المواد من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات ومن جهة أخرى على التشجيع على بعث المشاريع المنجمية وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (مجلة المناجم) لملائمتها مع التطورات التي شهدها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي.

- **المؤشر 1.1.3: تطور إنتاج الفسفاط**

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2) وقتي	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020% (2)/ (1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
م طن	2,8	3,73	5,6	2.83	50.5	*6,5	**7,5

* تم تحيين تقديرات 2021 إلى 5 مليون طن باعتبار جاهزية المغاسل
** سيتم تحيين تقديرات 2022 حسب امكانيات المغاسل وعدم انطلاق مشروع أم الخشب

- **تعريف المؤشر** : يتمثل في كمية الفسفاط المنتجة سنويا من طرف شركة فسفاط قفصة ليعطينا فكرة حول نشاط الفسفاط.
- **طريقة إحتساب المؤشر**: مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- **مصدر المعلومات** : التقرير السنوي لشركة فسفاط قفصة.

❖ **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

بلغ إنتاج الفسـفاط خلال سـنة 2020 حوالي **2.83 مليون طن** مقابل 5,6 مليون طن كتقديرات أي بتراجع يقدر بـ 49% وبتراجع قدره 24% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

تعود أسباب هذا التراجع بالأساس إلى ارتفاع ساعات التوقف عن العمل إلى 70 % بسبب تواصل الاحتجاجات والاعتصامات بمدن الحوض المنجمي من طرف طالبي الشغل إضافة للاضرابات العشوائية لأعوان الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية خاصة خلال الثلاثية الثانية والثالثة والرابعة وإضراب أعوان الشركة بإقليم كاف الدور خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020 ومنها كذلك المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص المياه الصناعية وتراجع مردودية المغاسل ~~.هذاالمغاسل.هذا~~ إضافة لتداعيات فيروس "كورونا" نتيجة الحجر الصحي العام. علما أن إنتاج الفسفاط واصل في الانخفاض للسنة العاشرة على التوالي.

المؤشر 2.1.3 : الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته

وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2) وقتي	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020% (2)/ (1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
م د	944	969	2017	673	33	1915*	2523**

- **تعريف المؤشر** : يتمثل هذا المؤشر في مداخيل مشتقات الفسفاط بالمليون دينار. وقد تم اعتماد هذا المؤشر نظرا لما تمثله أهمية صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية. ويتمثل توجه الدولة نحو الترفيع في هذه الصادرات وذلك من خلال دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة 2.
- **طريقة إحتساب المؤشر**: مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- **مصدر المعلومات** : التقرير السنوي للمجمع الكيميائي التونسي.

أدّى النقص في إنتاج وتراجع نسق نقل الفسفاطإلى تراجع حاد في المعدل السنوي لصادرات مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2011- 2020 مقارنة بسنة 2010. أما خلال سنة 2020، فقد

تراجعت قيمة الصادرات السنوية للفسفاط ومشتقاته بحوالي 31% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019وتراجع هام يقدر بـ 66 % مقارنة بإنجازات سنة 2010، مما انجرّ عنه :

- عدم قدرة المجمع الكيمائي التونسي على الإستجابة للتعهدات المبرمة مع حرفائه ومزوديه بالأسواق العالمية للمواد الفسفاطية،
- تدني الترتيب العالمي للمجمّع وتأخره في إنجاز المشاريع،
- تهديد ديمومة القطاع وتموقعه في الأسواق العالمية،
- عدم القدرة على الحفاظ على أمننا الفلاحي والغذائي حيث يوفر المجمع الكيميائي التونسي سنويا ما قيمته 260 مليون دينار من الأسمدة الأساسية يضعها على ذمة الفلاحة الوطنية وبصيغة مدعمة،
- فقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتجيين وخسارة تموقعه في بعض الأسواق العالمية لفائدة المنافسين كالمغرب وروسيا وليتوانيا والأردن والصين وغيرها والمنتجين الجدد مثل السعودية والجزائر.

المؤشر 3.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2) وقتي	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020% (2)/ (1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.1.3 نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	80	82.5	85	83.1	98	86	88

- **تعريف المؤشر**: هي نسبة الخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي لهذه الخرائط.
- تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 50.000/1 و1/ 100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة حول توفر المعلومة الجيولوجية لوضعها على ذمة العموم واستقطاب المستثمرين.
- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الخرائط الجيولوجية الأساسية المنجزة/ عدد الخرائط الجيولوجية الأساسية الجملية.
- **مصدر المعلومات**: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بلغت نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية لكامل البلاد التونسية لسنة 2020 قرابة 83,1 % أي بتحسن قدره 1% مقارنة بإنجازات سنة 2019وذلك باستكمال إنجاز (02) خريطتين جديدتين وهي "منزل شاكر" و"فريانة" ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 153 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 سنة 2020 من مجموع 183 خريطة. وأدىالحجر الصحي الشامل الذي وقع تطبيقه بالبلاد التونسية من شهر مارس إلى حدود فصل الصيف والتي تعتبر الفترة المثالية للقيام بالمهمات الميدانية إلى تسجيل نقص كبير في هذه المهمات بالنسبة لكل الخرائط، فأصبح من غير الممكن استكمال خريطتي بئر أم سويغ بالجنوب الشرقي وسوسة المبرمجتين خلال سنة 2020.

المؤشر 4.1.3: عدد امتيازات الاستغلال المسندة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019 (2)	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2) وقتي	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020% (2)/ (1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 4.3.1 عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	2	5	10	6	60	10	10

- **تعريف المؤشر** :العدد الجملي لامتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج وانتاج المواد المنجمية وتسويقها .
- **مصدر المعلومات** :إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم

تم خلال سنة 2020 تأسيس ستة امتيازات استغلال (6) أي بنسبة انجاز 60% مقارنة بما هو مبرمج منها أربعة (4) امتيازات استغلال لمادة الملح وامتياز (1) استغلال لمادة الجبس وامتياز استغلال واحد لمادة الرمل السيليسي. وقد بلغ عدد امتيازات الاستغلال الجملي 67 امتياز إلى موفى سنة 2020 (تم نشرها بالرائد الرسمي) كما تم إسناد ثلاث امتيازات (3) استغلال لمادة الملح والحديد من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم (بصدد النشر بالرائد الرسمي).

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع إسناد امتيازات الاستغلال خلال سنة 2020 بنسبة 40 % مقارنة بالتقديرات المرسومة مرده جائحة كورونا وفترات الحجر الصحي المتتالية التي تقلص فيها عدد ساعات العمل لبعض أصناف من الموظفين.

❖ تحليل لمدى تحقيق الهدف الاستراتيجي

لم يحقق قطاع المناجم سنة 2020 النتائج المرتقبة التي تم ضبطها بالمشروع السنوي للأداء وخاصة بالنسبة لقطاع الفسفاط حيث سجل الإنتاج تراجعا بحوالي 50 % مقارنة بالتقديرات ويعود تراجع إنتاج الفسفاط بالأساس إلى تواصل الاضطرابات الاجتماعية والاعتصامات بجهة قفصة من طرف طالبي الشغل مرفوقة بالصد عن العمل إضافة إلى عجز الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية على تأمين حاجيات شركة فسفاط قفصة. كما سجلت سنة 2020 تعطل انجاز المشاريع الكبرى وارتفاع كلفتها على غرار مشروع مغسلة ام الخشب، مشروع نفطة- توزر، ومشروع المظيلة 2 بسبب احتجاز المصنع من طرف طالبي الشغل.

أما بالنسبة لنشاط الديوان الوطني للمناجم ، فإنه تم صرف الإعتمادات على المستوى المركزي بنسبة 100 % أما على مستوى الفاعل العمومي فإن نسبة الإنجاز تقدر بنسبة 50 % وذلك راجعا بالأساس لتأثير جائحة كوفيد وفترات الحجر الصحي على نسق الأنشطة الميدانية والذي أثر خاصة على إنجاز برنامج البحوث الجيولوجية والبحوث المنجمية بشكل واضح مثلما يبينه مؤشر نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية.

وعلى مستوى الإدارة، تواصلت المجهودات لدفع قطاع البحث المنجمي من خلال دراسة وعرض 29 مطلبا متعلقا بتأسيس السندات المنجمية والنظر في وضعية امتيازات الاستغلال المعطلة وتجديد رخص البحث على اللجنة الاستشارية للمناجم التي انعقدت في مناسبة وحيدة وأبدت اللجنة رأيها بالموافقة على تأسيس 6 رخص بحث جديدة وتأسيس امتيازي (2)استغلال في مادة الملح. إلا أن الظروف الإستثنائية أثرت على عدم تقدم مراجعة مجلة المناجم بينما لم تسجل الدراسة الاستراتجية لقطاع المناجم أي تقدم في الإنجاز وذلك بسبب نقص الموارد البشرية بالإدارة العامة للمناجم.

II. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020:

1. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

الجدول عدد 3:تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

		تقديرات 2020	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (%) (1)/(2)
1-نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	**5 508**	**5 420**	**-88**	**98%**
1.1- نفقات التأجير (الوزارة)		373	356	-17	95%
2.1- نفقات التأجير (ONM)		5 135	5 064	-71	99%
2-نفقات التسيير (ONM)	اعتمادات الدفع	**666**	**666**	**0**	**100%**
3-نفقات التدخلات (ONM)	اعتمادات التعهد	**1 655**	**1 655**	**0**	**100%**
	اعتمادات الدفع	**1 655**	**1 655**	**0**	**100%**
4-نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	**300**	**0**	**-300**	**0%**
	اعتمادات الدفع	**150**	**0**	**-150**	**0%**
1.4- انجاز دراسة إستراتجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030		0	0	0	0%
5-نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجمــوع العام	اعتمادات التعهد	**8 129**	**7 748**	**-381**	**95%**
	اعتمادات الدفع	**7 979**	**7 741**	**-238**	**97%**

أما في خصوص نشاط الإشراف ومتابعة المناجم وتحويل الفسفاط، فقد بلغت نسبة الإنجاز مستوى 53 % مقارنة بالميزانية التكميلية لسنة 2020 ويعود سبب الانخفاض أساسا إلى تأخّر انجاز الدراسة الاستراتيجية لقطاع المناجم إلى أفق 2030 نظرا لنقص الموارد البشرية بالإدارة العامة للمناجم.

وقد حقق نشاط البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم نسبة انجاز تقدّر بـ 99 % مقارنة بالميزانية التكميلية.

جدول عدد 4:تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020		إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)-(1)	نسبة الإنجاز (%) (1)/(2)
		ق.م الأصلي	ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية (1)			
البرنامج الفرعي المركزي : الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط						
	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	657	673	356	-317	53%
	البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	7456	7 456	7 385	7 456	99%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**8 113**	**8 129**	**7 741**	**7 139**	**95%**

2. التحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحسين الأداء

1. أهم التحديات والصعوبات

1.1. الموارد البشرية:

أثر نقص في عدد إطارات الإختصاص بالنسبة للديوان الوطني للمناجم وبالإدارة العامة للمناجم جراء إحالة عدد هام من الأعوان على التقاعد دون تعويضهم وايقاف الانتدابات منذ سنة 2015، حيث لا يتجاوز العدد الحالي 30 % من الهيكل التنظيمي على مردودية الإدارة في متابعة والتصرّف في عدد هام من السندات المنجمية.

2.1. قطاع الفسفاط:

- لايزال قطاع الفسفاط متأثرا بالوضع الاجتماعي بالحوض المنجمي وتأثيرات الأزمة الإقتصادية والصحية العالمية المتواصلة إلى حدّ الآن.
- إشكال نقص الماء في الحوض المنجمي ومصانع التحويل: يمثل هذا الإشكال عائقا كبيرا في استمرارية نشاط المغاسل ومصانع التحويل.
- صعوبات نقل الفسفاط الخام من مراكز الاستخراج إلى مراكز الإنتاج عن طريق الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وعدم قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية على الإيفاء بتعهداتها لنقل الفسفاط التجاري من المغاسل إلى مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة.

- الاضطرابات الاجتماعية والاعتصامات التي تسببت منذ سنة 2011 في تذبذب إنتاج قطاع الفسفاط ومشتقاته خاصة بالحوض المنجمي والتي أوقفت بصفة متكررة نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية وبالشاحنات نتيجة غلق الطرق والسكك الحديدية داخل مدن الحوض المنجمي والرابطة بين هذه المدن ومصانع التحويل مما انجر عنه التخفيض الإجباري في وتيرة إنتاج جل مصانع المجمع الكيميائي التونسي إلى حد توقف بعض وحداته في عديد الفترات بسبب نفاذ مخزون الفسفاط.
- وضعية جهاز الإنتاج في الحوض المنجمي: تراجع طاقة وحدات الإنتاج الحالية (المغاسل) بشركة فسفاط قفصة إلى حوالي 5 مليون طن مقابل 8 مليون طن سنة 2010 نتيجة التقادم وعدم انجاز برنامج تأهيل المغاسل.
- تعطل عديد المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته.
- المشاكل البيئية بمصانع التحويل والمتمثلة بالأساس في التلوث البحري الناجم عن سكب مادة الفوسفوجبس في بحر قابس والمياه الحمضية المحملة بالفليور والتلوث الهوائي المتمثل في غازات أكسيد الكبريت والفليور والأمونياك والروائح الكريهة وتباطئ إنشاء مشروع المدينة الصناعية الصديقة للبيئة خارج مدينة قابس لبناء وحدات جديدة تعوض الوحدات الملوثة.

3.1 . قطاع المواد غير الفسفاطية:

- المشاريع المعطلة منها:
- امتيازي (2) استغلال لمادة البارتين لأسباب أمنية بولاية القصرين
- ثمانية(8) امتيازات استغلال لمادة الجبس منها ستة (6) كائنة بولاية تطاوين نظرا لصعوبات في التمويل والإشكاليات العقارية،
- امتيازي (2) استغلال لمادة الزنك والرصاص نظرا لعدم الإنطلاق في الإستغلال لوجود مشاكل عقارية ومالية.
- ملائمة مجلة المناجم مع الفصل 13 من الدستور،
- غياب إستراتيجية وطنية لقطاع المناجم.

2. التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء

تتمثل أهم التدابير والأنشطة لتحسين الأداء كالتالي:

1.2. الانتدابات

- تعزيز الإدارة العامة للمناجم بمهندسين في اختصاص هندسة الأساليب والجيولوجيا والمناجم والإحصائيات والمالية.
- توفير الوسائل اللازمة (سيارة ميدانية وسائق) لانجاز وتكثيف الرقابة على السندات المنجمية خاصّة أن عدد هذه السندات في تزايد كبير ولم يعد بمقدور مصالح الإدارة ممارسة الرقابة الكافية على هذه السندات.

2.2 الأنشطة

❖ **الرفع من إنتاجالفسفاط**

- تهيئة المناخ الإجتماعي العام ومزيد تشريك نواب الشعب بالجهة والأطراف الاجتماعية والمجتمع المدني للمساهمة في السيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات،
- إجراء الإصلاحات اللازمة بشركة فسفاط قفصة قصد الرّفع من القدرة على الإنتاج إلى مستوى سنة 2010،
- هيكلة المسؤولية المجتمعية بكل من شركة فسفاط قفصة والمجمّع الكيميائي التونسي وإعادة توجيه مشاريع المسؤولية المجتمعية،
- العمل على تركيز المشاريع الكبرى لإنتاج الفسفاط والتسريع في إنجازها على غرار مشروع أم الخشب ومشروع استغلال الفسفاط بمكمن المكناسي بولاية سيدي بوزيد ومشروع توزر نفطة،
- تدعيم نقل الفسفاط التجاري بالسكة الحديدية وإصلاح الخط 15 وتدعيم وسائل النقل للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية STTPM وذلك من خلال لإعداد مخطط أعمال وإعادة هيكلة الشركة،
- متابعة تنفيذ استثمارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
- إيجاد حلول لتفعيل نشاط شركات البيئة والغراسة والبستنة
- دعوة الوزارات المكلفة بالأمن والعدل إلى العمل على تأمين مراكز الإستخراج والإنتاج والنقل والتحويل وذلك بمواصلة تنفيذ الأمر الرئاسي عدد 90 لسنة 2017 المؤرّخ في 3 جويلية 2017 والمتعلق بإعلان بعض مواقع الإنتاج والمنشآت الحساسة والحيوية بقطاعي الطاقة والمناجم مناطق عسكرية محجّرة.

❖ **الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط**

- إنجاز دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى غضون سنة 2040 قصد تحديد مستقبل القطاع وإنجاز مشاريع شراكة مع القطاع الخاص.
- من المؤمّل دخول مصنع المظيلة2 لإنتاج الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع في طور التشغيل خلال السداسي الثاني من سنة2021.
- التسريع في إنجاز وحدة متكاملة لإنتاج الحامض الفسفوري التقني الغذائي " Acide Technique / Alimentaire" بطاقة إنتاج 60.000 طن P_2O_5 في السنة.
- التسريع في إنجاز مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري بمصانع المجمع الكيميائي التونسي.
- استكمال انتداب 1602 عون بالمجمع الكيميائي التونسي المبرمجين ضمن الميزانية.

❖ **مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي**

- التسريع في تنفيذ برنامج مشاريع التأهيل البيئي
- التسريع في إنجاز مشروع " انشاء المدينة الصناعية الصديقة للبيئة خارج مدينة قابس لتعوض الوحدات الملوثة" المرتبطة بإفرازات مادة الفسفوجيبس وفق البرنامج الذي حدّده المجلس الوزاري المضيق المنعقد بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017 القاضي بالتخلص من التلوث البحري وإيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر بقابس، والإسراع في حسم موقع إنشاء هذه المدينة الصناعية.
- مواصلة تأهيل المصانع التحويلية القديمة للحد من الإفرازات الغازية
- استكمال تفكيك الوحدات الملوثة لمصنع السياب بصفاقس وإنجاز المشاريع البديلة
- المحافظة على الموارد المائية بكل من الحوض المنجمي
- التسريع في إنجاز مشروع إخراج مغاسل الفسفاط من مناطق العمران بالحوض المنجمي.

❖ **التشجيع على البحث المنجمي**

- مواصلة انجاز البنية التحتية الجيولوجية من خرائط جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائيةورقمنتها
- القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية

- تكثيف المراقبة على الرخص المنجمية من خلال المعاينات الميدانية
- إنجاز دراسة استراتيجية لقطاع المناجم إلى أفق سنة 2035

❖ **التشريع المنجمي**

- التسريع في مراجعة مجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع مقتضيات الدستور.

البرنامج عدد 9 " القيادة و المساندة"

رئيس البرنامج	الفترة
جزء الصناعة : السيد إبراهيم الشبيلي	ابتداء من 15 جوان 2020
جزء الطاقة و المناجم : لا يوجد اعتبارا للظرف الخاص الذي مرت به الوزارة من افراد بوزارة مستقلة عن الصناعة في فيفري 2020 ثم اعداد تنظيم هيكلي جديد في الأثناء تم ادماجها من جديد مع الوزارة المكلفة	ابتداء من فيفري 2020 إلى تاريخ اعداد هذا التقرير (فيفري 2021)
المسؤول عن البرنامج : السيد محمد المناعي	الفترة الأخيرة أعلاه

1- تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها:

يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق هدف استراتيجي متمثل في **"ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة "**.

1-1- الهدف الاستراتيجي 1.9 : إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة:

1-1-1 تقديم الهدف الاستراتيجي 1.9 :

تـــــم ضبط ملامح الهدف الإستراتيجي لبرنامج القيادة و المساندة **"ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة "** استنادا إلى المحاور المكونة لاستراتيجية البرنامج والمندرجة في إطار المجهود الوطني و التحديات المناطة بعهدة الوزارة لدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة و الشفافية وحسن التصرف و مقاومة الفساد بمختلف الهياكل الإدارية التابعة لها أو تحت إشرافها و كذلك التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة و مشروع اصلاح المالية العمومية وارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية وتحسين جودة الخدمات الإداريّة ،

* المؤشر 1.1.9 نسبة التقدم في انجاز برنامج العمل المشترك مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
جزء الصناعة							
%	-	13	28	28	100	40	50
جزء الطاقة و المناجم							
%	-	11	28	16	57.14	28	40

إطار موحد (برنامج القيادة و المساندة)							
%		12	28	22	78.57	34	45

أ- تعليق فني مختصر للمؤشر 1.1.9 :

- **تعريف المؤشر: يضبط** المؤشر برنامج عمل تؤطره اتفاقية ممضاة بين الوزارة و هيئة مكافحة الفساد ويضم خطط عمل رئيسية و هي التقصي و التكوين و التوعية إضافة إلى دعم أنشطة و اتخاذ اجراءات كجرد ملفات شبهات الفساد و تطبيق ممارسات فضلى للتصرف و التسيير في بعض المؤسسات كتجربة نموذجية و بلورة الإصلاحات الضرورية الهادفة إلى حوكمة قطاع الطاقة و الموارد الطبيعية و مراجعة مجلتي المحروقات و المناجم .

- **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة انجاز الأنشطة بالنظر إلى العدد الجملي للأنشطة المبرمجة (تم اسناد نسبة مائوية لكل نشاط مبرمج كنسبة تقديرية للتقدم في الإنجاز في انتظار صدور برنامج العمل)

- **مصدر المعلومات:** الخلية المركزية للحوكمة بالأساس

ب- تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر 1.1.9 لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

يلاحظ على مستوى الأداء الموحد لجزئي الطاقة و المناجم تحقيق نسبة انجاز بـــ78.57 % وهي نسبة جد طيبة بالنظر إلى الظرف الذي مرت به الوزارة من تقسيم في جانفي 2020 إلى حدود سبتمبر 2020 إضافة إلى واقع استقلالية العمل بين جزئي "الصناعة" و "الطاقة و المناجم." وللتعمق أكثر في التحليل، **نشير إلى أنه تم على مستوى جزء الصناعة** تقدير نسبة التقدم في الإنجاز سنة 2020 بـــ 28% و هوما يمثل نسبة إنجاز 100% مقارنة بالتقديرات ويرجع الفضل فيها إلى تنفيذ مشروعي الحوكمة المتعلقين بـــ:

- ✓ إرساء نظام الجودة 9001 صلب سبعة إدارات عامة بنسبة 70 بالمائة
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة حيث تطبيقا للأمر 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 بنسبة 30%).

يشار في نفس السياق إلى أنه في إطار توجه جديد، سيتم تعويض الأنشطة بمشاريع ستدرج صلب الإتفاقية الجديدة المزمع عقدها خلال سنة 2021.

أما على مستوى جزء الطاقة و المناجم، فيشار في بداية التحليل إلى أنه لم يتم برمجة إنجازات تخص هذا المؤشر سنة 2019 إلا أن برمجة اعتماده كمؤشر استراتيجي سنة 2020 عجل باتخاذ خطوات في هذا المجال سنة 2019 (انجاز نسبة 11 %).

أما سنة 2020، فقد تم تسجيل نسبة انجاز دون المأمول بـــ5 % أي نسبة تراكمية مع سنة 2019 بـــ16 % وذلك اعتبارا للظرف الاستثنائي الذي مر به الجزء من افراد بوزارة و إعادة ادماج مع الوزارة المكلفة بالصناعة إضافة إلى الظروف الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد 19 .

وفيما يلي موجز حول مدى التقدم في الإنجاز سنة 2020 :

- **فيما يتعلق بضبط برنامج عمل مرتكز على عدة محاور (5 % مبرمج سنة 2020):** تم عقد 01 اجتماع على مستوى الوزارة بإشراف السيد رئيس الديوان وضم ممثلين عن 12 خلية لهياكل خاضعة لإشراف الوزارة و 11 اجتماع على مستوى هياكل خاضعة لإشراف الوزارة و تم خلالها ضبط خطة عمل لتحيين قائمات الأعوان المعنيين بالتصريح على الشرف **(2 %).**
- **فيما يتعلق بأنشطة التقصي (2 % مبرمج سنة 2020):** فرغم الظروف الاستثنائية تم التنسيق بصفة متواصلة بين الخلية المركزية للحوكمة والتفقدية العامة للدراسة والاجابة على جميع العرائض والاستفسارات التي ترد على الوزارة سواء من طرف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو من طرف مصالح الحوكمة لدى رئاسة الحكومة **(1 %).**
- **فيما يتعلق بأنشطة التكوين (2 % مبرمج سنة 2020):** تم سنة 2020 التعويل على الإمكانيات الذاتية من خلال عقد عديد الاجتماعات مع دورة تكوينية لفائدة ممثلي خلايا الحوكمة نتج عنه تمكنهم من اكتساب الكفاءة اللازمة لضبط برامج عمل قابلة للتنفيذ تتماشى مع نشاط المؤسسة والامكانيات البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة الخلايا **(1 %).**
- **فيما يتعلق بجرد ملفات شبهات الفساد (2 % مبرمج سنة 2020):** تم القيام بعدة مهام في إطار التنسيق الدائم بين التفقدية و الهيئة تخص البحث و التفقد لملفات فيها شبهات فساد (1 %).
- **فيما يتعلق بالإصلاحات الهادفة إلى حوكمة قطاعي الطاقة و المناجم (2 % مبرمج سنة 2020)، فلئن تم تحقيق تقدم سنة 2019 في هذا الإطار من خلال** مراجعة مجلتي المحروقات و المناجم في اتجاه إرساء مزيد من الشفافية خاصة على مستوى مختلف مراحل اسناد الرخص و نشر المعطيات حيث تم تكليف مكتب دراسات أمريكي لمراجعة المجلة المحروقات وتكوين لجنة خاصة لمراجعة مجلة المناجم ، إضافة إلى استيفاء شروط المرحلة الأولى والثانية للانضمام إلى مبادرة

الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والبدء بإعداد الملف الخاص بالمرحلة الثالثة، إلا أن الظرف الاستثنائي الذي مرت به الوزارة خلال سنة 2020 إضافة إلى جائحة "كوفيد 19" حالا دون إنجاز ما هو مبرمج.

* المؤشر 2.1.9 نسبة تكريس تكافؤ الفرص و المساواة بين الجنسين في التسميات في الخطط الوظيفية:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
جزء الصناعة							
%	42	41	50	37	74	50	50
جزء الطاقة و المناجم							
%	-	50	50	0	0	50	50
إطار موحد (برنامج القيادة و المساندة)							
%	21	45.5	50	18.5	37	50	50

أ- تعليق فني مختصر للمؤشر 2.1.9 :

- **تعريف المؤشر :** تم ادراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية البرنامج من خلال ضبط مؤشر متمثل في مراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين في التسميات في الخطط الوظيفية بما يدعم كذلك سير العمل الإداري وجودته بالمستوى الذي يساعد في التقدم في تحقيق مختلف أهداف برامج "الصناعة" و "الطاقة" و "المناجم".

- **طريقة احتساب المؤشر:** (عدد النساء/عدد الرجال وعدد النساء) الذين تمت تسميتهم في الخطط الوظيفية

– **مصدر المعلومات:** الإدارة الفرعية للموارد البشرية

ب- تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر 2.1.9 لسنة 2020 مع بيان الأسباب :

المتأمل في الانجازات على مستوى الإطار الموحد ، يلاحظ تحقيق نسبة ضعيفة بـــ37 % وهي في حقيقة الأمر انعكاس لواقع الوزارة ككل الغير مستقر سنة 2020 .

فعلى مستوى جزء الصناعة، شهدت نسبة النساء المتحصلات على خطط وظيفية لسنة 2020 تراجعا مقارنة بـالسنوات السابقة حيث تراجعت النسبة من 41 % سنة 2019 إلى 37 %سنة 2020

وهي نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 50 % ويعود ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة من فصل وإعادة دمج مع الوزارة المكلفة بالطاقة و المناجم.

يشار أيضا إلى بعض الصعوبات الموجودة على المستوى الهيكل التنظيمي للوزارة والمتمثلة أساسا في عدم تحيينه وعدم إحداث تغييرات على مستوى بعض الإدارات وهو ما من شأنه أن يؤثر على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التسميات في الخطط الوظيفية.

أما الوضع على مستوى جزء الطاقة و المناجم، فكان أسوأ إذ أثـــر عدم الاستقرار بشكل كبير على بين الإحداث والضم على التسميات في الخطط الوظيفية (تأخر صدور الأمر المنظم للهيكل التنظيمي) لكلى الصنفين ولم نشهد إلا بعض التسميات كان أغلبها أوجلها لفائدة الصنف الرجالي كما أثر ذلك على تنفيذ التدخلات المبرمجة سنة 2020 والمتعلقة بتعميم الإجراء المعتمد في اقتراحات التسميات في خطة مدير عام والمعتمد على عنصر المساواة بين الجنسين على بقية الخطط الوظيفية ولم يتم تنفيذ دورات تكوينية حول القيادة وإدارة الأزمات والحوكمة والتصرف في المجموعة والاتصال للإطارات النسائية وذلك بسبب تدهور الوضعي الصحي.

* المؤشر 3.1.9: تطور كلفة التزويد و الاستهلاك:

وحدة المؤشر	انجازات 2018	انجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	انجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
جزء الصناعة							
%	1.387	967	1.405	1.373	% 97.72	1.328	1.368
جزء الطاقة و المناجم							
ألف دينار	-	520	494	585	%118	600	620
إطار موحد (برنامج القيادة و المساندة)							
%	693	743	949	979	% 103	964	994

ملاحظة : تم ادخال بعض التعديلات على معطيات تقديرات المؤشر لسنتي 2019 و 2020 بعد القيام بعملية تثبت مقارنة بما تم ادراجه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2020

أ- تعليق فني مختصر للمؤشر 3.1.9:

- **تعريف المؤشر : يمـــثل** ترشيد التحكم في كلفة التزويد من المواد و التجهيزات و استهلاك الطاقة عنصر أساسي من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف و يرتبط المؤشر بعنصرين أساسيين وهما عنصر صيانة التجهيزات و المعدات و ماله من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة

أطول دون الحاجة الملحة للتجديد أما العنصر الثاني فيتمثل في ترشيد استهلاك الطاقة كالكهرباء و المحروقات وهو يندرج في إطار توجه وطني لدعم النجاعة الطاقية .

- **طريقة احتساب المؤشر:** مقارنة الكلفة

- **مصدر المعلومات:** الإدارة الفرعية للبنايات و المعدات

ب- تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر 3.1.9 لسنة 2020 مع بيان الأسباب :

يلاحظ ارتفاع مهم على مستوى الإطار الموحد لكلفة التزويد و الاستهلاك بإنجاز نسبة 103 %راجع بالأساس للنسبة الهامة المحققة على مستوى جزء الطاقة و المناجم حيث سنتعرض لها لاحقا.

أما على مستوى جزء الصناعة، فقد بلغت سنة 2020 نسبة الإنجاز 97 %، وهو ما يعكس حسن التقديرات والسعي إلى تطبيق سياسة التحكم في كل من التزود والاستهلاك وخاصة الاستهلاك حيث بلغت نسبة الإنجاز تعهد وصيانة وسائل النقل 94 % كما نلاحظ انخفاض في مصاريف صيانة وسائل النقل مقارنة بسنة 2019بـــ21 % نتيجة اتخاذ عديد الإجراءات منها :

- القيام بالصيانة الوقائية في موعدها
- الإعتماد على منظومة لإصلاح السيارات
- اعتماد سياسة تقشفية في عمليات الصيانة الدورية للأسطول.

وعلى مستوى جزء الطاقة و المناجم ،وكما أسلفنا القول، نلاحظ تطور هام لكلفة تزويد الوزارة من المواد و نفقات الاستهلاك 2019-2020 بـــ12.5 % و نسبة انجاز سنة 2020 بـــ118 % تعود بالأساس إلى الانجازات الخاصة باستهلاك الكهرباء والغاز إضافة إلى الارتفاع في استهلاك الوقود ويعزى ذلك إلى ورود فواتير تعود لفترة الإلحاق بوزارة الصناعة، كما تجدر الإشارة أيضا إلى تنامي نفقات الاستثمار اعتبارا للارتفاع السنوي لأسعار السيارات إضافة إلى الخطة المنتهجة للتجديد التدريجي للأسطول من وسائل النقل ومن تجهيزات إدارية .

يشار إلى أن كلفة التزود من المواد المحملة على قسم التسيير ستشهد انخفاضا وذلك للخطة المنتهجة من قبل الوزارة للتصرف في مخزونها من المواد المكتبية والاستهلاكية المختلفة بالطريقة الأمثل .

كما وضعت الوزارة خطة للتحكم في كلفة الاستهلاك من المواد الطاقية كالكهرباء والماء وحصص الوقود وذلك بترشيد استهلاك هذه المواد، إضافة إلى إنجاز جزء هام من عمليات الصيانة لتجهيزات المبنى ، وهو ما يعكس سعي الوزارة الدائم إلى تحقيق المعادلة بين الدفع نحو ترشيد مصاريف الصيانة واحكام التصرف فيها من ناحية والتقليص من كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من ناحية أخرى.

2-1-1 تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف الاستراتيجي 1.9 :

نستعرض في هذا التحليل النتائج المحققة على مستوى المؤشرات و الأنشطة وتأثير ذلك على الإنجازات على مستوى المحاور الثلاث المكونة للهدف و هي **مدى التقدم في دعم مبادئ الحوكمة للمهمة و مدى ضمان تصرف ناجع سواء في الموارد البشرية أو المالية**:

- **على مستوى القيادة :** لئن تم انجاز نسب 28 % و 16 % على مستوى جزئي "الصناعة" و" الطاقة و المناجم" بالنسبة للمؤشر "نسبة التقدم في برنامج العمل المشترك مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، إلا أن ذلك لا يعكس حرص الوزارة على تطوير الأداء على مستوى القيادة و يتجسم ذلك في الحجم المهم لنشاط القيادة مقارنة بميزانية البرنامج (33 % لجزء الصناعة و 27 % لجزء الطاقة و المناجم) ونسبة الإنجاز المرتفعة سنة 2020 من اعتمادات النشاط (72 % و 96 % على مستوى الجزئين)، وقد انعكس ذلك خاصة على:

- التقدم في بلورة الإصلاحات الضرورية الهادفة خاصة إلى حوكمة قطاعي الطاقة والمناجم .
- التقدم بخطى ثابتة للانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية .

- تحقيق إنجازات طيبة على مستوى إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية الدولة.

- **على مستوى التصرف في الموارد البشرية :** أثر وضع الوزارة بين التقسيم و الضم إضافة إلى الظروف الصحية على التسميات في الخطط الوظيفية بما في ذلك تهيئة الظروف لتكريس التكافؤ بين الرجال و النساء إلا أن ذلك لا يعكس الحجم الهام لنشاط التصرف في الموارد البشرية (33 % و 32 % من حجم البرنامج في جزئي الصناعة و الطاقة و المناجم) وانجاز نسبة طيبة من اعتمادات النشاط (96 % و 85.46 %) راجع خاصة إلى حرص الوزارة على دعم هياكل المساندة ،حيث تم تبعا لذلك سنة 2020:

- الضبط الدقيق للأنشطة التكوينية اللازمة من خلال ملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.

- تعزيز البرامج بالعديد من الإطارات وفقا للحاجيات الملحة لسد الشغورات خاصة في ظل غياب الانتدابات.

- على مستوى التصرف اللوجستي : تم سنة 2020 انجاز 97.72 % و 118 % من الكلفة المبرمجة للتزود و الاستهلاك على مستوى جزئي "الصناعة" و "الطاقة و المناجم" وهي نسبة في حقيقة الأمر لئن كانت مرتفعة اعتبارا للظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة سنة 2020 إلا أنها لا تعكس الحرص على مستوى إرساء قواعد حسن التصرف و ترشيد التحكم في كلفة التزويد من المواد و استهلاك الطاقة حيث يقدر حجم نشاط الخدمات اللوجستية بـــــــ33 % و 41 % من حجم البرنامج للجزئين، ما يعكس الأهمية القصوى للتصرف اللوجستي في ضمان ودعم السير العادي للعمل الإداري وقد تم انجاز نسبة86 % و 103 % من الاعتمادات ومن بين الانجازات :

- اقتناء سيارات في إطار خطة لتجديد الأسطول بصفة تدريجية
-إرساء منظومة التحكم في توزيع الوقود " agilis "
- تفعيل منظومة منقولات ومخزون اضفاءا للسلاسة في التصرف والمراقبة

2- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

2-1- تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة ووفقا للمعطيات التي تم اعدادها في الجداول أسفله لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مهم في نسبة إنجازات ميزانية برنامج القيادة و المساندة ككل (89.7 % مقارنة بالتقديرات دون احتساب متخلدات STEG تجاه مختلف الوزارات و 93 % مقارنة بالتقديرات الأصلية) وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية آلية الميزانية و يساهم في تطور الأداء خاصة على مستوى التصرف اللوجستي ، وتتجسد هذه النسبة المهمة خاصة في نسبة الإنجاز المرتفعة في كل من نفقات التسيير ونفقات التأجير حيث يمثل حجمهما معا 90.58 % مقارنة بحجم برنامج القيادة و المساندة مقابل 6.44 % لنفقات التنمية وتدقيقا في أسباب النسب المرتفعة، يلاحظ ما يلي :

- انجاز 89% من نفقات تأجير البرنامج باحتساب الاعتمادات التكميلية وهي نسبة جد طيبة راجعة بالأساس إلى الاعداد الجيد للتقديرات.،كل ذلك رغم عدة عوامل أثرت نسبيا على التنفيذ أو الاستقرار

في التنفيذ من أهمها الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة و ما أفرزه ذلك من عديد العناصر الغير متوقعة خاصة على مستوى جزء الطاقة و المناجم مثل خلاص سلط عمومية و حالات انهاء الحاق .

- انجاز 99.06 % من نفقات التسيير دون احتساب متخلدات STEG تجاه جميع الوزارات المحمل على ميزانية تسيير ويعود ذلك بالأساس إلى:

*ارتفاع المقدار السنوي للكراء والبالغ نسبة 5 % حيث يمثل النسبة الأكبر من نفقات التسيير (65 %)

* ارتفاع كلفة عدة نفقات من سنة إلى أخرى كالكهرباء والماء والوقود رغم الأخذ بعين الاعتبار في التقديرات لمبلغ إضافي لتغطية بعض الزيادات المتوقعة .

- انجاز 88.74 % من تقديرات نفقات التدخل ويمثل مبلغ الإنجازات كلفة تذاكر الأكلة والمساعدات الاجتماعية للأعوان المباشرين بالوزارة تطبيقا للمنشورين في هذا الإطار.

- أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار فتأثيرها كما أسلفنا القول أقل من نفقات التصرف على النفقات الجملية للبرنامج اعتبارا لحجمها، فقد تم انجاز 43.88% وكان بالإمكان انجاز نسبة أحسن حيث و ان تم انجاز جميع التقديرات الخاصة بوسائل النقل على مستوى جزء الطاقة و المناجم(114.81 %) و 72 % من الاعتمادات المخصصة للبرامج الإعلامية إلا أن الإنجازات على مستوى جزء الصناعة كانت أقل بعدم انجاز ما تم ترسيمه لاقتناء وسائل نقل و انجاز 45 % من اعتمادات البرامج الإعلامية.

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج (موحد) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	6,096	6,142	5,490	-652	89.38%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3,305	153,643	153,609	-34	99.98%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	302	302	268	-34	88.74%
	اعتمادات الدفع	302	302	268	-34	88.74%
منح للوداية	اعتمادات الدفع	302	302	268	-34	88.74%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	695	695	305	-390	43.88%
	اعتمادات الدفع	695	695	305	-390	43.88%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	695	695	305	-390	43.88%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	425	425	170	-255	40%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	405	405	155	-250	38.27%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع	20	20	15	-5	75.00%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	240	240	135	-105	56.25%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	30	30	0	-30	0.00%
المجموع	اعتمادات التعهد	10,418	160,802	160,171	-631	99.61%
	اعتمادات الدفع	10,398	160,782	159,672	-1,110	99.31%

جدول عدد 2
تنفيذ ميزانية البرنامج (جزء الصناعة) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	3,740	3,740	3,208	-532	85.78%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1,680	2,018	1,997	-21	98.96%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	173	173	173	0	100.00%
	اعتمادات الدفع	173	173	173	0	100.00%
منح للوداية	اعتمادات الدفع	173	173	173	0	100.00%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	445	445	396	-362	88.99%
	اعتمادات الدفع	425	425	63	-362	14.82%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	425	425	63	-362	14.82%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	270	270	0	-270	0%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	270	270		-270	0.00%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع				0	#DIV/0!
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	140	140	63	-77	45.00%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	15	15	0	-15	0.00%
المجموع	اعتمادات التعهد	6,038	6,376	5,829	-547	91.42%
	اعتمادات الدفع	6,018	6,356	5,441	-915	85.60%

يرجع اختلاف مجموع الاعتمادات المنجزة تعهدا و دفعا (5.829 أد تعهدا مقابل 5.441 أد دفعا) إلى الاختلاف في الاعتمادات المنجزة تعهدا و دفعا على مستوى نفقات التأجير (الإنجازات تعهدا 3.250 أد و دفعا 3.208أد) و نفقات التسيير (الإنجازات تعهدا 2.010 أد دفعا 1.997 أد) و نفقات الاستثمار (الانجازات تعهدا 396 أد و دفعا 63 أد)

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية البرنامج (جزء الطاقة و المناجم) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي) + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	2,356	2,402	2,282	-120	95.00%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1,625	151,625	151,612	-13	99.99%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	129	129	95	-34	73.64%
	اعتمادات الدفع	129	129	95	-34	73.64%
منح للوداية	اعتمادات الدفع	129	129	95	-34	73.64%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	270	270	242	-28	89.63%
	اعتمادات الدفع	270	270	242	-28	89.63%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	270	270	242	-28	89.63%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	155	155	170	15	110%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	135	135	155	20	114.81%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع	20	20	15	-5	75.00%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	100	100	72	-28	72.00%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	15	15	0	-15	0.00%
المجموع	اعتمادات التعهد	4,380	154,426	154,342	-84	99.95%
	اعتمادات الدفع	4,380	154,426	154,231	-195	99.87%

يرجع اختلاف مجموع الاعتمادات المنجزة تعهدا و دفعا (154.342 أد تعهدا مقابل 154.231 أد دفعا) إلى الاختلاف في الاعتمادات المنجزة تعهدا و دفعا على مستوى نفقات التأجير (الإنجازات تعهدا 2.351 أد و الإنجازات دفعا 2.282 أد) و نفقات التسيير (الإنجازات تعهدا 151.654 أد و الانجازات دفعا 151.612 أد)

2-2- تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية و الأنشطة:

يلاحظ ما يلي :

- **تقارب فيما يتعلق بالتقديرات الأصلية لسنة 2020 لحجم الميزانيات المخصصة للأنشطة الثلاثة لبرنامج القيادة و المساندة و كذلك الانجاز** وهو انعكاس لسياسة البرنامج في إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية عبر توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة مما يمثل عامل أساسي في تحقيق تطور في جميع المؤشرات و تعزيز التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي.
- **انجاز نسبة مرتفعة من اعتمادات نشاط القيادة دون اعتبار متخلدات STEG (99.61 %)** راجع بالأساس إلى الإعداد الجيد للتقديرات . كما يلاحظ تطور في مستوى الاعتمادات المنجزة لنشاط "القيادة " الخاص بجزء الطاقة و المناجم 2019-2020 بـــ14 % يعود أساسا إلى افراده بوزارة و بروز نفقات غير مبرمجة ونسبتهم هامة في هياكل القيادة .
- **انجاز نسبة طيبة من اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" (92.04 %)** راجع خاصة إلى انجاز جل تقديرات اعتمادات النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" خاصة في جزء

الطاقة و المناجم بـــ 92.58 % ، ويفسر بالاستقرار النسبي على مستوى وحدة "المساندة" حيث أن جل التعديلات تخص هياكل القيادة ، كل هذا رغم النسبة المنخفضة في انجاز النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" حيث تسببت الأوضاع في تعطل على مستوى انجاز عدة نفقات كالتكوين و عدم انجاز نفقات أخرى كمصاريف المهمات ، يشار إلى الحرص الدائم لدعم خاصة النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بما يحقق تقدم في مؤشرات الهدف "تحسين التصرف في الموارد البشرية ".

- تحقيق نسبة انجاز مرتفعة من الاعتمادات المرصودة لنشاط "خدمات لوجستية" (93.89 %)

راجعة بالأساس إلى انجاز نسب مرتفعة من اعتمادات النشاط الفرعي "التزويد" و "الأكرية و نفقات الصيانة" و يفسر ذلك بانجاز معظم نفقات التسيير وكل الاقتناءات المبرمجة من تجهيزات إدارية خاصة وسائل النقل على مستوى جزء الطاقة و المناجم ، يشار إلى أن الظرف الخاص للوزارة أثر على استقرار الإمكانيات المتوفرة لوجستيا مما أفرز حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات العمومية لدعم المؤشر "تطور كلفة التزويد و الاستهلاك" تحقيقا لمزيد من النجاعة في التصرف.

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج (موحد) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
برنامج فرعي 1 "القيادة و المساندة"	نشاط عدد 1 القيادة	3,210	153,256	152,665	-591	99.61%
	نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	3,418	3,418	3,146	-272	92.04%
	نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	3,770	4,108	3,857	-251	93.89%
مجموع البرنامج		**10,398**	**160,782**	**159,668**	**-1,114**	**99.31%**

جدول عدد 5

تنفيذ ميزانية البرنامج (جزء الصناعة) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
برنامج فرعي 1 "القيادة و المساندة"	نشاط عدد 1 القيادة	1,999	1,999	1,457	-542	72.89%
	نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	2,029	2,029	1,959	-70	96.55%
	نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	1,990	2,328	2,021	-307	86.81%
مجموع البرنامج		6,018	6,356	5,437	-919	85.54%

جدول عدد 6

تنفيذ ميزانية البرنامج (جزء الطاقة و المناجم) لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2020 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2020 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
برنامج فرعي 1 "القيادة و المساندة"	نشاط عدد 1 القيادة	1,211	151,257	151,208	-49	99.97%
	نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	1,389	1,389	1,187	-202	85.46%
	نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	1,780	1,780	1,836	56	103.15%
مجموع البرنامج		4,380	154,426	154,231	-195	99.87%

3- وصف للتحديات و الصعوبات و التدابير التي يتعين القيام بها ان وجدت لتحقيق أداء البرنامج

3-1- على مستوى تعديلات إطار القدرة على الأداء ابتداء من سنة 2021 دفعا نحو تطويره:

يمثل ضبط ملامح إطار الأداء أهم تحدي للنهوض بأداء البرنامج و الصعوبة تكمن خاصة في دراسة المجالات الأكثر تأثيرا في البرنامج للتركيز عليها فضلا عن ضرورة إيجاد أرضية للتشاور و التنسيق مع مختلف المتدخلين لضبط الأهداف و المؤشرات الراجعة إليهم بالنظر و المطلوب متابعتها.

وقد تم سنة 2020 بالتنسيق مع مختلف المتدخلين ادخال تعديلات جوهرية على إطار الأداء حيث تم:

1/ ضبط محورين استراتيجيين وهما :

- **دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها.**

- ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية و المالية

2/ضبط ملامح للأهداف الإستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة ومختلف المؤشرات المعتمدة :

- **الهدف الاستراتيجي 1:** إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة.
- **الهدف الاستراتيجي 2:** ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات
- **الهدف الاستراتيجي 3:** المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

3-2- على مستوى الحوكمة:

يمثل تعزيز إرساء مبادئ "التصرف الإداري الرشيد " أهم التحديات المطروحة على المدى المتوسط ويمثل النقص في الاعتمادات أهم عائق لدعم الحوكمة حيث سيتم على المدى المتوسط وفي حدود الإمكانيات المتاحة:

- إيجاد حلول عملية لدعم خلية الحوكمة ومكافحة الفساد صلب الوزارة خاصة لوجستيا للقيام بمهامها.
- مزيد دعم جهاز الرقابة "التفقدية العامة للوزارة" من الناحية اللوجستية والبشرية .
- توفير جميع الظروف الملائمة تنظيميا لتدعيم ارساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية .

3-3- على مستوى تطوير الكفاءات و المهارات و تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يمثل تطوير الكفاءات و تحسين التصرف في الموارد البشرية أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة و المساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة و يعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات ، حيث سيتم في هذا الإطار إيجاد حلول عملية للإشكاليات أهمها:

- مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة
- التطرق لإعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين .
- مزيد دعم إعادة التوظيف من خلال الدراسة الدقيقة لطلبات النقل وطلبات الالحاق.

3-4- على مستوى احكام التصرف اللوجستي:

تعمل الوزارة على مضاعفة الجهود لترشيد نفقات التسيير رغم حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي بسبب التقسيم و الدمج ، و في هذا الإطار، سيتم ابتداء من سنة 2021:

- افراد نفقات التسيير بهدف استراتيجي متمثل في "ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز" وتنزيله عملياتيا بما يضمن متابعة دقيقة للتقدم في عملية الترشيد .

- العمل على مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من الأدوات الورقية والمكتبية وتشجيع الرقمنة في التعاملات الإدارية في انتظار تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية) .

- اتخاذ الإجراءات لترشيد استهلاك المواد الاستهلاكية للمعدات الإعلامية وآلات النسخ والفاكس

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة عبر تركيز أجهزة التحكم في توقيت استغلال شبكة التكييف

- اتخاذ الإجراءات لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة "GPS ".

3-5- على مستوى تطوير إدارة الكترونية في خدمة الصناعة و الطاقة و المناجم:

إن تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل يمثل أهم عائق أمام تحقيق تطوير لإدارة الكترونية و في انتظار تحقيق ذلك، تتجه جهود الإدارة بالامكانيات المتاحة إلى تطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للإستراتيجيّة الوطنيّة للإدارة الالكترونية حيث سيتم:

- العمل على إطلاق منظومات إعلامية للمرصد الوطني للطاقة وأخرى للمشاريع المحدثة في قطاع الطاقات المتجددة بالتعاون مع بعض الهياكل الدولية.

- العمل على إطلاق منظومة للتصرف الإلكتروني في الوثائق للإدارة العامة للمحروقات سنة 2021

- إعادة إطلاق منظومة عليسه للتصرف الإلكتروني في المراسلات